الفصل الرابع

- الحركة الإسلامية من بن بيللا إلى بن جديد (١٩٦٢ - ١٩٩٢)
- دور مالك بن نبى
- نداء ١٢ نوفمبر (المسودة الأولى للمشروع الإسلامى)
- الحركة الإسلامية الجزائرية المسلمة

obeikandl.com

الحركة الإسلامية
من بن بيللا إلى بن جديد

انتقل الصراع الدموى الذى كان مندلعًا أثناء الثورة إلى الحكم الجديد بعد الاستقلال ، وهو الأمر الذى أتاح الفرصة للعناصر الشيوعية والانتهازية بتولى مناصب حساسة فى القطاعات التنفيذية والاقتصادية والإعلامية ، وبالطبع كان بن بيللا هو المسئول الأول عن الأخطاء التى حدثت ، فقد عكست الحكومة الثانية التى تشكلت يوم ١٩٦٣/٩/١٩م الأهمية المتزايدة للعسكريين ، وتدنى أهمية الاندماجيين والمركزيين على السواء ، وابتعد بن بيللا عن الساسة القدامى وأصبح يعتمد على مجموعة المستشارين السياسيين ، ورافقت هذه التغيرات فى تركيب الحكومة إجراءات سياسية مثيرة مثل تبنى التسيير الذاتى العمالى وتأميم المشاريع الزراعية والصناعية .

كما لم يحتفظ بن بيللا بعلاقة قوية مع بومدين الذى يسيطر على الجيش ، وكان السبب الرئيسى والحاسم لإحكام قبضته على الحكم ، فاتخذ بن بيللا قرارات أدت إلى نفور بينه وبين بومدين ، مثل تعيين طاهر الزبيرى رئيسًا للأركان وشعبانى واليا لقسنطينة فى غياب بومدين ، الأمر الذى استغلته العناصر المناوئة لبن بيللا للاتصال سرًّا ببومدين للتخلص من بن بيللا ، وقام بوصوف بدور الوسيط بين بوضياف وبومدين ، ويقول فتحى الديب : إنه فهم من خيضر أن هناك عملاً يتم ضد بن بيللا يضم بوضياف ، وخيضر ، وحسين آيات ورابح بيطاط ، مع هوارى بومدين[1] وباختفاء الساسة بقى الوجود لقوتين فقط ، قوة بن بيللا وقوة بومدين ، كان بن بيللا منفتحا على التجارب الاشتراكية ،فى حين كان بومدين أكثر اهتمامًا بـ « خصوصية » الجزائر وطابعها الإسلامى ، ونظرًا لأنهما أتيا من خلفية متماثلة كان باستطاعتهما أن يتنافسا للحصول على تأييد الطبقة الاجتماعية نفسها ، طبقة الفلاحين ، ومع ذلك فإن بومدين كان قد أمن طاعة الجيش ، فى حين أن بن بيللا لم يكن قد حسن بعد

(١) فتحى الديب . مصدر سبق ذكره ص ٦١٠ .

الأحوال المعيشية للفلاحين الذين لزموا الصمت عندما وقع الانقلاب[1] وكان مؤتمر جبهة التحرير الوطنى الذى عقد فى أبريل ١٩٦٤ ، فرصة لتحديد الخلافات الأيديولوجية بين مجموعة بن بيللا ومجموعة بومدين ، فاستطاع أنصار الطريق اللينينى أن يجعلوا الجبهة تقر آراءهم وحددوا خصومهم ، وهم العلماء وقد وصفوهم « بالظلاميين » ، والكوادر الجديدة المسماة « بالبورجوازية الإدارية » ، والجيش الشعبى وهو القوة الوحيدة المنظمة فى البلاد ، وكان لابد لإعلان الحرب من أن يثير رد فعل لدى الجماعات المهددة ، ومع ابن بن بيللا تذبذب ، وقدم ضمانات للجيش ثم الماركسيين ، ووجد تأييدًا فى الخارج ، فإن المعارضة كانت تتعاظم وتأخذ عليه أنه ضحى بمصالح الجزائريين فى سبيل استراتيجية الثورية المتنوعة ، وجر البلاد باشتراكية فولكلورية إلى الدمار الاقتصادى والتبعية الأجنبية[2] وكان من الأمور المميزة بصورة واضحة أن العلماء – الذين كانوا يؤيدون بومدين دافعوا عن تراث الجزائر الإسلامى ، ونددوا بالاشتراكية المستوردة وأوصوا بأن تكون الأسس النظرية لأعمالهم (أى أعمال القادة) مستمدة من عقائدنا الإسلامية – العربية لا من عقائد أجنبية[3] .

وتشير مغنية الأزرق إلى أنه ليس صحيحًا القول بأن ميثاق الجزائر الذى تم إقراره فى ١٩٦٤ ، يمثل تراجعًا عن علمانية برنامج طرابلس (الذى أوضحناه فى نهاية الفصل السابق وكان يهاجم الإسلاميين) ، فالحقيقة أن كلتا الوثيقتين تؤكد أن على أهمية « ثقافة وطنية وثورية وعلمية » ، وقد ترددت فى ميثاق الجزائر حرفيا تلك الفقرة من برنامج طرابلس التى تتناول الثقافة ،ومن هنا فإن الزعم بأن الخلاف بين العسكريين وبين الأعضاء الماركسيين فى وزارة بن بيللا حول مسائل دينية يبدو أنها تسببت فى الاختلاف بين الوثيقتين ، لهو زعم غير صحيح ، إن الإسلام غالبًا ما يقدم على أنه السبب الرئيسى الثانى لانقلاب عام ١٩٦٥ إلى جانب الدور السياسى للجيش ، وهذا النوع من التفسير يغفل حقيقة أن بن بيللا كان من دعاة الثقافة الإسلامية الجزائرية بالقدر الذى كان يؤمن به بومدين ، وفى ظل حكومة بن بيللا فرضت واجبات إسلامية مثل الصيام والإمتناع عن تناول الخمور ، بينما كان نظام بومدين أقل تشددًا[4] .

---

(١) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ٩٣ .
(٢) شارل روبير أجيرو : مصدر سبق ذكره ص ٢٠٠ .
(٣) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ٩٣ .
(٤) المصدر السابق ص ١٥٢ .

والحقيقة التى تراها مغنية الأزرق هنا ، أن بن بيللا وبومدين على السواء استخدما الدين كأداة للحفاظ على الوحدة فوق التنمية الاقتصادية ، ولكنهما يختلفان فى الجوانب الإسلامية التى يلجئان إليها ، فقد لجأ بن بيللا إلى المبادئ الأكثر شمولية المتضمنة فى الإسلام ، والتى تتجاوز الاختلافات الاجتماعية والعرقية والقومية .أما المكونات الإسلامية التى أكد عليها بومدين فهى تلك المتعلقة بالأمة – أو الجماعة الإسلامية فى مقابل العالم غير الإسلامى ، وهذا التأكيد على هوية إسلامية نقية ينعكس على الصعيد الاقتصادى فى شكل اشتراكية مكيفة مع الواقع الجزائرى ، وهكذا كان بن بيللا يرى الاشتراكية والإسلام مكملاً أحدهما للآخر ، فى حين أن بومدين لم يربط بينهما بوضوح أبدًا ، ويبدو أن استخدام بومدين للإسلام هو أداة ضد الشيوعية أكثر مما هو أداة لبناء مجتمع اشتراكى ، وهكذا يمكن القول بأن التعارض لم يكن بين الإسلام والاشتراكية ، إنما هو بين الإسلام والشيوعية . وتحالف العلماء مع الجيش عام ١٩٦٥ يمكن أن يفسر بأنه كان احتجاجًا ضد الحاشية الشيوعية التى كانت تحيط بالرئيس بن بيللا[١] .

وهكذا نرى أن الإسلام كان أحد عوامل الصراع فى الجزائر بعد الاستقلال حيث أن بن بيللا ترك للشيوعيين الفرصة للعمل ضده كما بينا سابقًا ، وهو الأمر الذى وظفه بومدين فى انقلابه ضد بن بيللا ، وجعل العلماء يدعمونه ويقفون معه وهى خطيئة لا يمكن تجاهلها ، ارتكبها العلماء لأنه لا يمكن فرض الإسلام بالانقلاب وعمومًا فعدم وجود مقاومة شعبية للانقلاب لهو دلالة على دعم الشعب الصامت للانقلاب ، الذى جاء من أجل الدفاع عن الهوية الإسلامية للجزائر . وكان بن بيللا يعتقد أن الجماهير ترى جبهة التحرير بهوية وطنية وبعد إسلامى وبالطبع لم ينس بن بيللا تجميل وجه نظامه اليسارى ببعض الديكورات الإسلامية فتم الموافقة عام ١٩٦٤ على « جمعية القيم » التى كانت تصدر مجلة التهذيب الإسلامى وترفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية كمعيار للفصل بين الإسلامى الحزبى والآخرين وكان رئيس الجمعية هو الهاشمى تيجانى المتأثر بأفكار الإخوان المسلمين ، وكانت الموافقة على تشريع الجمعية كجزء من الصراعات ضمن السلطة ، وكمحاولة من بعض المحيطين بن بيللا للاستناد إليها فى السجال مع اليساريين الداعين إلى السير فى طريق الاشتراكية ، لذلك لم يكن غريبًا إبعاد رئيسها من

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٢ .

الأمانة العامة للجمعية بضغط من اليساريين بعد أن هاجمهم مدعومًا بالشيخ البشير الإبراهيمى[1]

ويوضح التاريخ القصير لـ « جميعة القيم » شدة التأثر بمصر والدعاة المصريين . ونجحت هذه الجمعية ، مستلهمة الأفكار المطروحة فى القاهرة ، ومستفيدة من صراعات السلطة فى الجزائر ، فى فرض التعليم الدينى الإلزامى ، ويقال : إن جمال عبد الناصر اضطر إلى التدخل لدى بن بيللا حتى لا يذهب بعيدًا فى هذا الاتجاه ، وكانت الجمعية معارضة فى إطار السلطة لذلك استطاعت أن تعيش لسنوات ومن دلائل هذا الوضع الخاص أنه كان يمكن لعضو فيها أن يكون عضوًا فى جبهة التحرير الوطنى ، مثل الشيخ عباسى مدنى – زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية الحالى ، الذى استمر فى إطار جبهة التحرير بعد حل جمعية القيم التى كان منتميًا إليها . ولم تكن الجمعية هى الأكثر انتقادًا بين الإسلاميين للتوجه الاشتراكى للنظام ، فكما هو معروف أن الشيخ البشير الإبراهيمى رئيس جمعية العلماء اتخذ موقف الارتياب من توجهات الحكومة ، واعترض على إعلان أحمد بن بيللا عن التجربة الاشتراكية للجزائر ، ويعلق الإبراهيمى « إن الأسس النظرية التى يقيمون عليها أعمالهم (يقصد الخيار الاشتراكى) يجب أن تنبعث من صميم جذورنا الإسلامية لا من مذاهب أجنبية » .[2]

كما لعب الشيخ عبد الطيف سلطانى وهو « الأب الروحى » المحلى للحركة الإسلامية الجزائرية دورًا حاسما فى مهاجمة الاشتراكية ، وهذا الرجل من مواليد القنطرة فى الأوراس عام ١٩٠٢ ، ودرس القرآن منذ الصغر بعد أن رفض والده تعليمه الفرنسية ، حتى لا يصبح كافرًا ، ودرس فى الزيتونة ،وانضك لجمعية العلماء ، وكان إمام جامع فى العاصمة حتى ١٩٦٠ ثم من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ حين اصطدم بالرئيس أحمد بن بيللا ، وتخصص فى مهاجمة الاشتراكية ، الأمر الذى أثار بن بيللا عليه وأبعده واعتمد بن بيللا للتعامل مع « التيار الإسلامى » : المزيج من القمع والاستمالة على قاعدة تسوية تعلن فيها الدولة إسلاميتها ولا تتردد فى إضافة « إسلامية » على « الاشتراكية » ردًا على انتقادات توْشر أن الثانية ، وحدها ، غير مقنعة[3]

---

(١) جوزيف سماحة : تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ١٩٦٢ – ١٩٩٢ . جريدة الحياة ١٩٩٢/٢/٣ .
(٢) فالح عبد الجبار : عباسى مدنى : مصادر وعية وبرنامج جبهته . جريدة الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦ .
(٣) جوزيف سماحة . تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ١٩٦٢ –١٩٩٢ . الحياة ١٩٩٢/٢/٣

جاء الانقلاب العسكرى الأول فى الجزائر ، ليضعها فى واقع الأمر وجها لوجه أمام حقيقة المأزق التاريخى ، الذى اعترض سبيل الثورة ، وليبرهن على أن البلاد ، باتت اعتبارًا من هذا التاريخ ، فى مواجهة حقبة جديدة مختلفة كلية عن حقبة الاستقلال ، بل أمام شكل جديد من الحكم اتسم بالصرامة والقسوة .

وتروى مذكرات منسوبة للرئيس الراحل هوارى بومدين :ما أنتم فى حياتى إلا لحزب جبهة تحرير ، لقد رفضت وأنا شاب الالتحاق بالحزب الشيوعى أو بحزب الشعب ، وقررت الالتحاق بالقاهرة لمواصلة التعليم ، وهكذا حين أصبحت عضوًا فى الحزب بحكم موقعى فى الجيش ، كنت حريصًا على أن أكون بعيدًا عن أى انحياز لمجموعة دون أخرى ، وقد عرفت أن الأحزاب كلها يشبه بعضها بعضًا ، فهى مناورات ومناورات مضادة فى الفراغ فى أغلب الحياة ، ولهذا كنت فى البداية أفرق بين السياسى والمجاهد ، فالسياسى هو الذى يلوك كلامًا قديمًا دون أن يتحرك من مكانه ، أما المقاتل (المجاهد) فهو الذى يطحن المسافات ، ويمضى إلى الأمام دائمًا ، ومع ذلك فإن مرحلة الدولة ليست هى مرحلة الثورة ،وقد حاولت أن أزاوج بين الحزب والجيش . ولكننى لم أفلح ، فاعتمدت على الجيش بانتظار أن تنضج الظروف من بناء حزب جديد ، وهذه النظرة تعكس مأزق الحل العسكرى للإشكالية السياسية الاقتصادية التى واجهت البلاد أعقاب الاستقلال ، ولأن بومدين نفسه لم يخف شعوره بالقلق من أن تصبح الدولة فى قبضة الجيش مثل دول أفريقيا ، كما يقول فى المذكرات المنسوبة إليه ، فقد اكتشف بنفسه عقم الحل الوحيد الذى لجأ إليه لإخراج البلاد من المأزق كما تخيل . وفى هذا السياق يوضح بعض الحدود والملامح التى ارتسمت أمامه بعد وقت قصير من الإنقلاب : « إن الجيش الجزائرى وهو يكبر ، اكتسب كل صفات الجيوش الأخرى ، ومع أن قوده قد ظلوا على طهاراتهم ونزاهتهم إلا أن جزءا من كوادره الجديدة قل ضلوا الطريق ، فانتفخوا ونفخوا فى نفوسهم وجيوبهم ، وبرر الإنقلاب بأنه كان « من أجل الجزائر التى كانت تزحف نحو حرب أهلية » ويضيف « لقد كان الرئيس آنذاك مولعًا بالشعارات وبهتاف الجماهير دون أن يكون فى إمكانه أن يحد من التمردات الإقليمية ، حتى أن كل مجموعة كانت ترى فى نفسها القدرة على حمل السلاح ، صعدت إلى الجبل وأعلنت تمردها على الدولة » شعرت بالمهزلة وقد كان رفاقى يسألوننى يوميًا عن طريقة لوضع حد لهذه المهزلة ، إلا أننى كنت دومًا ميالاً إلى إقناعهم بأنه يجب أن ننتظر سنوات طويلة لكى

نقنع هؤلاء أن فرنسا قد ذهبت ، وأن مشاكلنا لا تحل بالسلاح ، ويختتم مذكراته قائلاً : « كان هدفنا أن نضع الثورة فى مسارها الصحيح من دون إراقة أى قطرة من الدم ، وإلا فإن تحركنا سيكون هو البداية فى هذه الحرب الأهلية التى نخافها »[1] .

وبحسب المذكرات « إنه كان يشعر بالضيق من رؤية الكادرات السياسية التى تريد أن تأخذ الحياة السياسية بعدًا آخر » مما يضيف تعقيدات جديدة للحل المشوش ويرى سعيد مروان فى دراسته « الجزائر المأزق الثانى » أن المبرر الحقيقى الذى كمن خلف الانقلاب ، كان طموح بومدين لإعادة تكييف جبهة التحرير كحزب حاكم لمواجهة مهمتين متلازمتين : الأول تقبل وجوده كرئيس ، والتحول بالتالى إلى أداة إضافية من أدوات حكمه بعد الجيش والجهاز الإدارى التنفيذى ، والثانية مواجهة تنامى تيار اليسار فى الشارع الجزائرى ، فاليسار الجزائرى (الشيوعيون المتطرفون) كانوا يشكلون مع منتصف الستينات قوة اجتماعية متنامية ، آخذة فى الصعود ، وخصوصًا فى الأوساط الشبابية والعمالية فيما بدت جبهة التحرير أقل إغراء وجاذبية بوعودها وشعاراتها ، وعلى هذا الأساس وجد بومدين ، أن جبهة التحرير لا يمكنها النهوض بمهمة « الرادع الأيديولوجى » ولا القيام بمهمة الجهاز الحزبى المواجه للقوى المجتمعية الجديدة ، وفى السياق تشذيب الحياة السياسية من قوة اليسار المتنامية[2] .

وإذا كانت هذه التحولات تعتبر فى صالح الحركة الإسلامية لأنها تخلص البلاد من يسارى بن بيللا كما أن العلماء أيدوا الإنقلاب ودعموه على المستوى الشعبى وكان مبعث الإرتياح الإسلامى لبومدين حماسه للتعريب ، واختيار أحمد طالب الإبراهيمى ابن الشيخ بشير ، وزيرًا للتربية والإعلام ، وسماحه بعودة الشيخ عبد اللطيف سلطانى الذى أبعده بن بيللا بسبب مهاجمته لتوجهات الحكم اليسارية ، إلا أنه سرعان ما حدثت المواجهة فى نفس عام الإنقلاب برغم أن الحكم الجديد كان قد أنشأ وزارة للشئون الأهلية تعنى بالمسائل الدينية .

ففى أول « نوفمبر » ١٩٦٥ هاجم الشيخ سلطانى تجاوز النظام الجديد لـ « الأخلاق الإسلامية » بسماحه للنساء بالمشاركة فى العرض العسكرى الذى أقيم فى ذلك اليوم

---

(١) سعيد مروان : الجزائر المأزق الثانى . مجلة الشاهد العدد ٧٩ . الموافق مارس ١٩٩٢ ص ٢٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٦ .

وكانت المواجهة الثانية عندما أوقف بومدين « جمعية القيم » فى سبتمبر ١٩٦٦ بناء على طلب من عبد الناصر بسبب البرقية شديدة اللهجة التى أرسلتها له الجمعية لإعدامه سيد قطب ، وتم حلها نهائيا فى ١٩٧٠/٣/١٧[1] .

ووجد بومدين نفسه فى بداية السبعينات يتبع تكتيكًا جديدًا يقوم على أساس الانفتاح على اليسار المهمش وتشجيعه على تقبل حقيقة تعايشه مع جبهة التحرير ، ولكن فى ظلها وبحراستها ، وكان بومدين يهدف من وراء هذا التكتيك جعل جبهة التحرير ، إطارًا سياسيًّا وتنظيمًا فضفاضًا قادرًا على استيعاب التيارات السياسية الهمشة التى نبتت فى مجتمع ما بعد الاستقلال ، فاندفع التيار الشيوعى إلى الاندماج فى المنظمات النقابية والطلابية الرسمية عازمين على الاستفادة من سياسة التعايش حتى أقصى درجة ، بينما القوى الإسلامية وجدت طريقها فى عملية التعريب لتواصل جهود جمعية العلماء ، فإذا كانت الأخيرة قد أعدت الشعب الجزائرى لحرب التحرير فإن الإسلاميين رأوا فى سياسة التعريب الفرصة الثمينة لتشكيل الوجدان الشعبى طبقًا لمفاهيمها الإسلامية للوصول إلى الحكم دون دماء أو انقلابات عسكرية ،وهو ما حدث بالفعل .

وحكم علاقة بومدين بالإسلاميين قضيتا التعريب والإصلاح الزراعى ولعب لعبة التوازن التى يقوم بها الحكام عمومًا فى العالم الإسلامى بين الإسلاميين واليساريين واضعافهما معًا فى مواجهات بينهما يستفيد-منها النظام ولكن التجارب أثبتت عقم هذه الطريقة لأنها فى النهاية تطيح بالنظام نفسه الذى يعتمد فى قوته على إضعاف الآخرين ، دون تقوية نفسه حتى يتحلل من الضعف والهزال ويسقط أمام أى هبَّة صغيرة ، ويتضح ذلك فى تجربة الجزائر .

فعندما قرر بومدين تطبيق سياسة التعريب ، وجد أبرز المشايخ إلى جانبه وبالتالى بدأ يتضخم دورهم فى المدارس والجامعات والمجتمع ، وجاءهم الدعم من المدرسين المشرقين الذين تم الاستعانة بهم لسد الثغرات فى هذا المجال ، وقام الأزهر بدور بارز فى هذا المجال ، وقد واجهت عملية التعريب مقاومة قوية من جانب المفرنسين وكذلك اليسارين وأصبحت المسألة تتداول على المستوى الأيديولوجى فقيل : « إن التعريب ما هو إلا شعار تختفى وراءه العناصر الرجعية فى الجزائر من أجل الاتجاه التقدمى فى البلاد ، ومحاربة

(١) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٣ .

الثورة الزراعية التى تعمل القيادة الثورية على تحقيقها لمصلحة سكان الأرياف ، وبالتالى فالتعريب ما هو إلى دعوة شوفينية لا غير ، أو بالأصح : دعوة رجعية »[1] .

ورد الدكتور أحمد طالب الإبراهيمى ، وزير التعليم آنذاك على هذا التوجه ، وذلك عند افتتاح الموسم الدراسى ١٩٦٧ – ١٩٦٨ ربط بين تعريب التعليم والإصلاح الفلاحى : « الإصلاح الفلاحى هو استرجاع الجزائريين للأرض الجزائرية ، والتعريب هو استرجاع الجزائريين للروح الجزائرية » وأشار إلى المقاومة التى يبديها خصوم التعريب من داخل نظام التعليم نفسه ، فقال : إن تعليمات الوزارة « تفرغ من محتواها أو تترك فى درج المكاتب » ثم حذر كل من « لا يؤمن بسياسة التعريب » طالبًا منهم ، أن يتركوا مكانهم لغيرهم من المؤمنين بالتعريب ، ولابد هنا من الإشارة إلى قرار بومدين بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٦٨ والقاضى « بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم »[2]

ويدخل الرئيس بومدين معركة الدفاع عن التعريب ويصرح فى خطاب له أمام اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم ١٩٧٠/٤/٢٩ قائلاً : « إن التعريب يجب أن يرتبط بتجربة الثورة الجزائرية ويستفيد من التجارب فى البلاد العربية وغيرها » ثم أشار إلى الجدل المحتدم حول التعريب ، وأكد فى خطاب له يوم ١٩٧٠/٦/١٩ « إن قضية التعريب هى مطلب وطنى وهدف ثورى ، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة فى الميادين الأخرى ، وأنا شخصيًا أعتقد أنه يجب أن يكون الاختيار على هذا الاساس حتى يكون اختيارًا واضحًا ، فالتعريب بالنسبة لنا هو مطلب وطنى ، هو هدف من الأهداف الكبرى بالنسبة للجماهير ، وفى مثل هذه الحالة اعتقد أنه يجب على النخبة المثقفة أن ترجع إلى الشعب خاصة بالنسبة لهذا الموضوع ، لأن الشعب هو الذى احتضن عبر السنوات كل ما يمثل عنصرًا أساسيًا لما نسميه اليوم بالمقومات الشخصية ، ثم إن الاختيار لا يكون بين تعليم الفرنسية ، التى تمثل ، لا أكثر ولا أقل ، فرنسة للشعب الجزائرى ، وتحقيق الحلم الذى راود لعشرات السنين المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر ومسخ هذا الشعب والقضاء على مقوماته وشخصيته وربطه بصفة نهائية حتى يصبح عبارة عن حظيرة صالحة لكل شيء ، وبين تعليم العربية ، وعيم بومدين الموقف فيقول « إذن فالقضية قضية التعريب الكامل المطلق ، وهو هدف استراتيجى لابد من تحقيقه ، لأنه ليس لدينا

---

(١) د . محمد عابد الجابرى . مصدر سبق ذكره ص ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق

اختيار ، فنحن مرغمون على السير فى هذا الطريق »[1] وتزامنت المرحلة الثانية مع المخطط الرباعى الأول ١٩٧٠ – ١٩٧٣ ، ونص هذا المخطط على قبول جميع الأطفال الذين ولدوا سنة ١٩٦٢ وبلغوا ست سنوات من عمرهم وتقدموا للتسجيل فى المدارس ، أما البالغون منهم ثمان سنوات فإن تسجيلهم بالمدارس سيكون إجباريًا ، وهكذا سيتم حسب توقعات المخطط تمدرس جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ سنة عام ١٩٧٨ ، وبذلك يكون جيل الاستقلال داخلاً فى المدارس بأجمعه ، وهذا يعنى أن حجم الابتدائى سيبلغ ٢ مليون و ٦٢٠ ألف تلميذ سنة ١٩٧٣ ، سنة نهاية المخطط ، كما سيرتفع حجم التعليم الثانوى إلى ٤٢٠ ألف تلميذ فى نفس السنة وسيرتفع حجم التعليم العالى فى السنة نفسها إلى ٢٧ ألف طالب .

وبالنسبة لتحقيق هذا المخطط ، كانت النتيجة الفعلية ارتفاع حجم الابتدائى فى السنة الأخيرة من المخطط إلى ٢ مليون و ٢٠٦ ألف و٨٩٣ تلميذًا فى التعليم الحكومى وكان هناك ١٨٥٣ تلميذًا فى التعليم الخاص و٦٠٩٨ فى مدارس البعثات وبلغ مجمل أعداد الثانوى ٣٨٠ ألف ، وقفز حجم تلاميذ التعليم الدينى الذى كانت تشرف عليه وزارة الأوقاف من ٩٠٨ تلميذ سنة ١٩٦٣ إلى ٢٣ ألف و ٨٠٧ سنة ١٩٧٣ ، وبذلك أصبح التعليم الحكومى فى الجزائر ثلاثة أنواع عصرى مزدوج ، عصرى معرب ، عصرى دينى ويمتد إلى كل مراحل التعليم[2] .

وفى نفس الوقت قرر بومدين إطلاق الثورة الزراعية عام ١٩٧٢ واستعان بالطلبة اليساريين ، وهم فى معظمهم « مفرنسون » ليكونوا طلائع فى الريف الجزائرى لإقناع الفلاحين بفضل التطور اللارأسمالى ، مروجين للتحالف مع الاتحاد السوفيتى وللدور الذى يلعبه الحزب الشيوعى الجزائرى الممنوع (حزب الطليعة الاشتراكى) ضمن مؤسسات النظام .

أحس الإسلاميون عذر الحكم بهم وأنه يخشى قوتهم المتنامية عبر التعريب فلجأ لليساريين طلبًا فى مساعدتهم لإنجاز الثورة الزراعية ، وبالطبع تدخل عملية الاستعانة

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٩

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠ – ص ١٣١ .

باليساريين فى تنفيذ الشق الثانى من أهداف بومدين فى إطار التوازن المطلوب لاستقرار الحكم .

وكانت ردة الفعل الإسلامية قوية وتزعمها الشيخ عبد اللطيف سلطانى الذى أصدر عددًا من الكتب ، أهمها : « المزدكية هى أصل الاشتراكية » وتم توزيعه فى الجزائر رغم منعه ، ونص على أن الاشتراكية كفر ، وكل فلاح يستثمر أرضًا مؤممة كافر و والصلاة لا تجوز فوق أرض انتزعت من أصحابها خلافًا لأحكام القرآن وألف سلطانى هذا الكتاب فى المغرب ، كما أصدر كتابا آخر تحت عنوان « دفاعًا عن الإيمان الإسلامى » ، وكتاب ثالث بعنوان « سهام الإسلام » وأصبحت هذه الكتب دليل عمل الإسلاميين ،وأدت إلى تحالف كبار ملاك الأراضى والأغنياء مع الإسلاميين ،مما شكل قوة مجتمعية يعمل لها حساب سينضم إليها مستقبلاً الطلاب المعربين والذين سيشكلون الحركة الإسلامية الحالية وبجانب الشيخ سلطانى ظهر الشيخ أحمد سحنون حيث دعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ضد توجهات النظام الاشتراكى .

وبالطبع فطن بومدين إلى خطورة الموقف خصوصًا بعد ما ظهرت مقاومة فلاحية للثورة الزراعية ، فقرر العودة إلى دعم سياسة التعريب بعد ما كانت قد تراجعت إلى حد ما بسبب الاهتمام بالثورة الزراعية ، وأعلن انتسابه للإسلام الذى يدعو إلى العدالة الاجتماعية ولا يعارض منح الأرض للفلاحين .

وحصل التحول فى نهاية ١٩٧٥ وبداية ١٩٧٦ ، حيث فتح باب النقاش حول الميثاق الوطنى الجديد ، وظهر أثناء النقاش مواجهة قوية بين طلاب الإصلاح الزراعى اليساريين وتيارهم ، وبين التيار الإسلامى المعرب وانتهت المناقشات بتحالف بين التيار الإسلامى العروبى والسلطة أدى إلى صياغة ميثاق ١٩٧٦ .[1]

ففى صيف عام ١٩٧٦ تم إقرار الميثاق الوطنى الجديد ، فى استفتاء عام بعد مناقشة شعبية طويلة ، وأكد الميثاق الجديد –مجددًا – التزام الجزائر بالاشتراكية وإن كان يذكر على سبيل التحديد أن هذا النمط من الاشتراكية يتواءم مع القيم الأساسية التى يعبر عنها الإسلام ، وبالإضافة إلى هذا يحذر الميثاق الوطنى من أن الاشتراكية

(١) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٣

الجزائرية لا تعنى « مساواتية تبسيطية تتجاهل القدرات الشخصية والمواهب الفردية ، وتولد الضعف » .[1] .

والميثاق فى معظمه يشرح الخطوط العريضة لاستراتيجية التنمية التى تبناها بومدين وترتكز على ثلاث ثورات ثقافية تهدف إلى إدخال العربية كلغة قومية ، والتوسع فى التعليم ، والعلم والتكنولوجيا ، والثورة الزراعية ، والثورة الصناعية .

عمومًا فإن التبدل فى سياسة بومدين الداخلية حركت ميول القوى المجتمعية القديمة والإسلامية مثل الجماعات التى تعتبر امتدادًا لجمعية العلماء والإخوان المسلمين ، واعتبارًا منذ ذلك التاريخ بدأت قوة جديدة فى الصعود ببطء على أنقاض القوى المجتمعية الجديدة ، المهمشة والمرتضية بالتعايش فى الظل .

ولكن الإسلاميين لم يتجاوبوا بكامل تياراتهم مع النظام عدا عباسى مدنى الذى استمر يعمل ضمن التحرير الوطنى ، ويترشح باسمها فى الانتخابات ويفوز ، ويتحمل تهامات من زملائه بأنه شارك فى وضع سياسة الإصلاح الزراعى ، وهو ينفى ذلك كما خفف سلطانى وسحنون انتقاداتهما ، وكانت المعارضة الجذرية التى رفضت التسوية التى اقترحها الميثاق ، وكان رمزها الشيخ محفوظ نحناح الذى لم يكتف بالاعتراض اللفظى ، ولكنه لجأ إلى العمل المسلح مدشنًا بذلك أسلوب عمل ستلجأ إليه لا حقًا مجموعات إسلامية أهمها مجموعة (مصطفى بو عالى) ولم يزد نحناح عن القيام بنسف عمود كهرباء بالقرب من مدينة بليدا ، انتهت بالقبض عليه ومحاكمته وزجه فى السجن عام ١٩٧٦ وأطلق سراحه بن جديد عام ١٩٨١[2]

واستمر بومدين فى انفتاحه على الإسلام من خلال تطبيق الإصلاح التعليمى ، وكانت سنة ١٩٧٦ هى المرحلة الحاسمة فى تطور نظام التعليم بالجزائر ، ويمكن القول : إن المدرسة الجزائرية قد ولدت سنة ١٩٧٦ – ١٩٧٧ بعد تطور دام أكثر من عشر سنين ، وبالإضافة إلى تأميم التعليم الحر وإدماجه فى التعليم الحكومى بهدف القضاء على التحبوية .

---

(١) مغنية الأزرق . مصدر سبق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٣

كما أولى الميثاق الوطنى الذى وافق عليه الشعب فى ٢٧ يونيو ١٩٧٦ والذى يعتبر المصدر الأساسى للتشريع فى الجزائر ، والمعبر عن أيديولوجية الثورة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا بقضية التعريب وأكد عليها بشكل نهائى لا رجعة فيه وهو انتصار بدون شك للتيار الإسلامى العروبى الذى كان يناضل فى هذا المجال ، ويمارس نشاطه السياسى فى هذا الإطار الثقافى والذى منه ستخرج جماهير الحركة الإسلامية أو المؤيدة لها كما سنرى .

ونص الميثاق على ما يلى : « أن اللغة العربية عنصر أساسى للهوية الثقافية للشعب الجزائرى ، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التى تعبر عنها . ولهذا فإن تعميم استعمال اللغة العربية وإتقانها ، كوسيلة عمل خلاقة ، يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائرى فى مجال التعبير عن مظاهر الثقافة ، وعن الأيديولوجيا ، وأن الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعبير عن إرادتها الوطنية ، بالأداة المشروعة ، الأصيلة والمحكمة التجهيز ، ستساهم فى إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل ، وتستفيد فى الوقت نفسه ، عن دراية ،من مكتسباتها وخبراتها ، إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البته ولا رجعة فى ذلك ، ولا يمكن أن يجرى النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج » ويضيف الميثاق : أن التعريب المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتأ يحقق من يوم لآخر تقدمًا مرموقًا فى الجزائر ، ويسمح لقطاعات واسعة ، خاصة ضمن الشباب ، أن تكتشف نفسها من خلال ممارستها للغة الوطنية ، وهذا يعنى موضوعيًا ، مكسبًا واسع المدى ، بقطع النظر عن ميزته المشروعة ، ذلك أنه يشكل عمليا إجابة لا حد المطامح التى يصبو إليها الشعب الجزائرى أثناء الاحتلال الأجنبى ، كما يشكل فى الوقت نفسه محيطًا ثقافيا ونفسيًا حقيقيًا من شأنه أن يساعد على إعداد جهاز الدولة والحزب والأجهزة الرسمية والمؤسسات الاقتصادية لتعرب بالفعل أكثر فأكثر عن مصالحها ، وذلك بما تتخذه من تدابير ملائمة ، ومن هنا وبمساعدة مبادرات القيادة الثورية ، الرامية إلى التعجيل بالإنجاز المنهجى لهذا المشروع العظيم يتجسد توحيد استعمال اللغة نفسها فى العمل والتعليم والثقافة ، وهذا هو الهدف الذى يتطابق ضمن أهداف أخرى ، مع استرجاع جميع المقومات التاريخية للأمة الجزائرية » .

وبرغم الإنجازات فى مجال الإصلاح التعليمى لم تكن فى مستوى الطموحات ، ولكن يكفى القول بأنه فى العام الدراسى ١٩٧٨ – ١٩٧٩بلغ عدد تلاميذ الابتدائى ٢ مليون و ٩٧٢ ألف و ٢٤٢ والإعدادى ٣٠٨ ألف و ٧٢٥ تلميذًا فى الأقسام المعربة ، و ٥٥٣ ألف و ٩٥٧ تلميذًا فى الأقسام المزدوجة أى ٨٦٢ ألف و ٦٨٢ تلميذًا أما المرحلة الثانوية فقد قارب عدد تلاميذها ١٨٠ ألف تلميذ بينما ارتفع حجم التعليم العالى إلى ٧٠ ألف[1] ، وهذه الأعداد الضخمة من الطلاب المعربين سيكونون هم قوة الدفع الرئيسية ، كما سنرى للحركة الإسلامية ، ويكون بذلك بومدين قد ساعد على نموها سواء بوعى منه أو بدون وعى لأن ثقافتها كانت عربية إسلامية ، وفى الجزائر لا يمكن فصل الوطنى عن القومى عن الإسلامى كما يمكن أن يحدث فى مناطق أخرى .

(١) د . محمد عابد المجابرى . مصدر سبق ذكره ص ١٣٧

obeikandl.com

دور مالك بن نبى

وكان هناك مصلح إسلامى يلعب دورًا مهمًّا فى بث الوعى الإسلامى فى المجتمع الجزائرى وتحصينه لمواجهة اليسار ، وهو مالك بن نبى الذى عاد إلى الجزائر بعد الاستقلال ، وعمل فى الجامعة المركزية ، وبذل جهده فى فتح مسجد بها ، معتبرًا ذلك إنجازًا مهمًّا جدًّا فى تلك المرحلة وكان ذلك عام ١٩٦٤ . ووثق صلته بالطلاب الذين كانوا يترددون على ذلك المسجد بإنشاء « نادى التوجيه الأيديولوجى والثقافى » لكنه عندما لم يجد طريقًا إلى ذلك عبر القنوات الرسمية التى تجاهلته ، فتح باب منزله لإقامة ندوة فكرية أسبوعية مع طلابه واستمرت حتى وفاته سنة ١٩٧٤ ، ومن تلك الندوة ومن مسجد الجامعة ، انطلقت حركة ثقافية إسلامية واعية تطورت فيما بعد إلى عمل حركى إسلامى شمل مختلف أنحاء الجزائر ، وكانت ندوة مالك بن نبى حلقة مهمة فى تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة .

ويقول الدكتور عبد اللطيف عبادة الأستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وأحد رواد ندوة مالك : إنه أراد لندوته أن تكون مؤسسة رسمية فى ظل الدولة الجزائرية المستقلة تسمى « نادى التوجيه الأيديولوجى والثقافى » وفى مقر رسمى لكن إرادة الله أرادت أن تكون بعيدة عن الرسميات فكانت الندوة فى بيته المتواضع ، بعيدًا عن الضغوط والتدخلات الحزبية والحكومية . واندرجت الندوة فى إطار الدراسات الاجتماعية التى تهدف إلى دراسة الحالات المنحرفة والشاذة قصد تصفية ما امتنع منها على العلاج الثورى ، ولا شك أن دراسة الحالات المرضية ستكون أنفع للوطن .

وكانت الندوة تعقد يوم السبت للمثقفين بالفرنسية ، ويوم الأحد للمثقفين بالعربية . وانطلقت حركة مالك التغيرية فى اتجاهات ثلاث :

١ – حركة تنظيرية تهتم بفقه حركة التغير ، وقد انطلقت من ندواته أو من بيته .

٢ – حركة لتبسيط المعارف الإسلامية ونشرها على الشعب .

٣ – حركة دعوية لنشر الإسلام قولاً وعملاً ، وقد انطلقت من مسجد الطلبة بالجزائر العاصمة فى الجامعة المركزية ،وكانت بمبادرة من مالك وتلاميذه ، ولا عجب أن يرتبط فكر مالك بالعمل ، وهو الذى يدور فكره حول مسألة الفعالية وإعادة الإشعاع الاجتماعى للدين .[١] .

ويقول الدكتور محمد سالم الأستاذ بجامعة الجزائر إن مالك فتح المسجد فى الجامعة عام ٦٨ – ٦٩ ، وكان له كلمة مشهورة يقول فيها : إن مترًا مربعًا داخل الجامعة للصلاة خير من مكان رحب للصلاة خارجها ، وذلك لإدراكه أهمية مثل هذا المكان .فسوف يكون مجالاً لتيار فكرى حضارى يواجه التيار الشيوعى ، الذى يسيطر على الجامعة ، وقد صح توقعه ذاك ، فكانت تلك النقطة مصدرًا لإشعاع الفكر الإسلامى على الأحياء الجامعية والجامعات ، وعن طريق الطلبة ، انتقل إلى مساجد البلاد ، ويمكن أن أقول بدون غلو ، إن ذلك المتر المربع كان بمثابة الخلية الأم للصحوة الإسلامية بالجزائر ، دون أن ننسى مشايخ الحركة الباديسية ، بنادى الترقى ، وبعض الشيوخ أمثال الشيخ العرباوى والشيخ مصباح بالحراس ، والشيخ عبد اللطيف سلطانى ، الشيخ أحمد سحنون .

وتبع نشاط ذلك المسجد فى الجامعة محاضرات وندوات ، وتكونت حركة طلابية تسمى حركة الطلبة الثوريين « التى كونها رشيد بن عيسى التلميذ الأول لمالك وتصدت للتيار الشيوعى بالمواجهة الفكرية » .

ويضيف محمود سالم ، « إن فكر مالك أعاد الثقة فى النفس ، والقوة لمقاومة الفكر الغربى واليسارى فى الجامعة الجزائرية ، مما أدى إلى انهزام التيار المعادى للإسلام فى نهاية السبعينات ، وتغلب التيار الإسلامى المثقف فى الجامعات والمعاهد والثانويات ، وبذلك يكون قد ساهم بفاعلية فى الصحوة الإسلامية المعاصرة فى صفوف المثقفين فى الجزائر وخارجها ، ولكن هذه الحركة الإسلامية لم تهتم الاهتمام الكافى بالمستوى الرفيع لفكر مالك بن نبى »[٢] .

ويشير د . عبد اللطيف عباده إلى أن فكر مالك أثر تأثيرًا يجابيًا فى الجزائر لأن معظم الحركات الإسلامية تريد أن تكون وفية لمذهبه باستثناء جماعات قليلة ، فهمت

---

(١) مجلة العالم العدد ٤٢٦ الموافق ١٩٩٢/٤/١١ ص ٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤ ، ص ٣٥ .

فكر مالك فهمًا خاطئًا الذى كانت كل منطلقاته سلفية ، وكان انشغاله الأول أن يعود للإسلام إشعاعه الأول وتأثيره الكبير فى المحيط الاجتماعى ، لأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، وإنما صلح أول هذه الأمة بالقصيدة ، وبالشورى ، لا بتقديس الشيوخ ، وبتقديم الواجب على الحق ، وبممارسة النقد الذاتى أمام الملأ ، كما فعل عمر ، وبالتمسك بكل الإسلام كما فعل أبو بكر عندما حارب مانعى الزكاة ، منه أخذت الحركات الإسلامية أسلوب عملها فى الأوساط الجامعية ، وتحررها من عقدة اللفظية ومن القابلية للاستعمار وجرأتها فى مواجهة الصراع الفكرى .

وإن انتشار الوعى الإسلامى فى الأوساط الجامعية ، وسهر الجامعيين على البحوث والدراسات ، وعلى نشر الثقافة الإسلامية الرفيعة وتصديهم للحركة التغريبية ودفاعهم عن الصحوة بكل ما أوتوا من قوة ، إنما يستمد جذوره من فكر مالك بن نبى وعمله التغيرى ، أضف إلى ذلك أن الحركات الإسلامية استفادت من مالك فى اهتمامه بالمرأة المثقفة وإدخالها حقل الدعوة .(١)

غير أن المؤسسة التى تركت آثارًا قيمة فى أوساط الحركة الإسلامية فى ملتقيات الفكر الإسلامى التى تنظم سنويا منذ عام ١٩٦٩ وتشرف الدولة عليها والتى يعود لمالك الفضل فى تأسيسها ، حيث سمحت للنشء بالاحتكاك مباشرة بأقطاب الحركات الإسلامية ، فكانت بمثابة جامعة متنقلة تنشر الوعى الإسلامى وتفتح للشباب نوافذ على الحركات الإسلامية فى العالم ، على الرغم من أنها كانت تستغل لأغراض سياسية ولكن تم الاستفادة منها أيضًا . وبذلك نرى أن مالك بن نبى ، كان يعمل بهدوء ثورة فكرية على مستوى المثقفين ، وانطلق عمله من الجامعة والمسجد والندوة ، ونجح فى مواجهة التيار التغريبى والشيوعيين الخصوم الألداء للحركة الإسلامية ، وترك أثرًا بارزًا لا يمكن تجاهله فى تاريخ الفكر الإسلامى بالجزائر ، وتعامل مع السلطة بذكاء فليس من الشجاعة المواجهة قبل الإعداد ، والدخول فى معارك وهمية دون سلاح ، لذلك كان هم مالك الوحيد هو المواجهة الفكرية مع أعداء الإسلام ، وبث الوعى الإسلامى بكل الطرق المتاحة ويمكن القول : إن تحركه كان من أسباب عودة بومدين للتعامل مع الإسلام ولو كان من خلال التعريب أو بعض المقولات الظاهرية ، لذلك لا يمكن تجاهل دوره خصوصًا أن هناك حزبًا إسلاميًا أعلن على أسس مبادئه .

---

(١) المصدر السابق

وفى الفترة التى كانت قبضة بومدين القوية ، تعيد صياغة الحياة السياسية ، لكنها لم تكن قادرة بعد على إنجاز حلها التاريخى ، لمأزق الجزائر فلقد قام مفهوم الدولة ووظائفها عند بومدين على ثلاثة أسس : الجيش والبيروقراطية ، والحزب ، وعلى هذا الأساس أقام بومدين نوعًا من التوازن فى الدور والوظيفة وفى مقدار القوة ، ولكن النفوذ الأكثر كان لمصلحة الجيش بوصفه جهازًا وطنيًا موثوقًا به ، واستمد تبعًا لذلك ، شرعيته فى التدخل المباشر الهادف إلى إبقاء « التوازنات مستقرة[1] .

كما كان المجتمع الجزائرى يشهد تحولين مهمين : الأول ظهور التباشير الأولى لفشل الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وهو الأمر الذى أدى إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة مع صعوبة استيعابها ، وكان الإسلاميون يراهنون على فشل الثورة الزراعية ، ويستعدون لاستقبال هذه الهجرة المتدفقة من الريف . وتعزز هذا الاتجاه عندما تبين أن المفرنسين يقطفون ثمار السياسة الموجهة ضدهم : التعريب ، فى حين يدفع المعربون ثمنها وتتجذر نقمتهم ، لأن التعريب كان أعرج فهو يقدم التعليم دون أن يُوجد فرص عمل ملائمة للخريجين ، وهذا ما يؤدى بالطبع إلى زيادة نقمتهم على الدولة ويكونون فى صفوف المعارضة وإذا كانت ثقافتهم عربية إسلامية ، فهذا يعنى بالتالى انضامهم للمعارضة الإسلامية . التحول الثانى من وجهة نظر جوزيف سماحة فى دراسته حول « تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر » ، هو التقدم المتعثر لسياسة التعريب وآثاره على إنتاج فئة من العاطلين أو العاملين ، بأجور متدنية جدًا لا علاقة لها بالشهادات التى حازوا عليها ، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من المدرسين كانت إخوانية الهوى .

فى الوقت الذى تراخت قبضة الدولة فيه عن قطاع بناء المساجد وتأسيس الجمعيات الملحقة بها : بين ١٩٦٢ و ١٩٧٢ شهدت الجزائر بناء ٤٤٧٤ جامعًا – كما يشير كتاب الإخوان والجامع للباحث الجزائرى أحمد رواجيه بالفرنسية – وارتفع العدد إلى ٥٢٨٩ فى سنة ١٩٨٠ ، وكانت استعادة المساجد التى حولها المستعمرون إلى كنائس وكاتدرائيات تتحول إلى مناسبة وطنية ذات بعد سياسى ، بالإضافة إلى تمويل الأثرياء لبناء المساجد مكافأة للإسلاميين على موقفهم من الإصلاح الزراعى ، ولمحاربة الدولة فى قطاع سعت ، إلى تأميمه ، ولم يستطع مسئول منع إعطاء التراخيص ، واحتاجت هذه المساجد إلى أئمة

(١) سعيد مروان . مصدر سبق ذكره ص ٢٤ .

وخطباء جاء الكثير منهم من مصر أو من المتطوعين الجزائريين الذين وفرهم التيار الجزائرى ، وأصبحت مساجد الجزائر أربعة أنواع : مساجد الدولة وتخضع للرقابة ، ومساجد الشعب حيث المقاومة السلبية ، والمساجد الحرة حيث الدعوات الجهادية ، المساجد الخاصة المبنية من باب التدين أو الوجاهه ، واستفاد الجزائريون من قانون صدر ١٩٧١ ، يسمح بتأسيس الجمعيات من أجل التعبير عن تعطشهم إلى أطر تنظم جزءا من حياتهم خارج الحزب الأوحد وبين ١٩٧١ و ١٩٨٧ ، تم تأسيس ما لا يقل عن ١١ ألف جمعية يرتبط معظمها بالمسجد ، ويعنى بشئون دينية فى حين يتصل القليل منها بالرياضة[1] .

وكان بومدين يتعامل مع هذه القوة المجتمعية بتقديم بعض التنازلات لها بهدف تخديرها ، ولتظل فى مرحلة الكمون ، ولكنه فى الحقيقة كان يلقى عليها بعض الكيماويات لتزداد قوة واخضرارًا ، وأصبح وقفها أمرًا مستحيلاً خصوصًا وأنها لم تكن منظمة بشكل يمكن السيطرة عليه وحله ولكنها كانت فى إطار الإسلام الواسع التى من الصعب على السلطة ضربه لأن ذلك سيؤدى حتمًا إلى ثورة كل الشعب ويبدو أن الموت كان الحل الأمثل لإفلات بومدين من المأزق الذى شارك فى صنعه .

وجاء بن جديد

مع صعود الشاذلى بن جديد ، أدرك الشعب الجزائرى أن حقبة القبضة الحديدية أوشكت على نهايتها ، وأن فصلاً من الارتخاء سيبدأ اعتبارًا من ١٩٧٨ ، بالفعل تم الحصول على هامش لنوع من النشاط الحزبى المنافس ترافق مع سلسلة إجراءات وإصلاحات أعلنت فى ديسمبر ١٩٧٨ ، طالت العديد من أوجه الحياة السياسية بدأت بإطلاق سراح بن بيللا والسماح للمناضلين القدامى بالعودة من المنفى .

كانت خريطة الجزائر السياسية والمجتمعية فى هذه الفترة سهلة القراءة : الحركة الإسلامية التى بدأت تزدهر فى أرجاء العالم الإسلامى ومنها الجزائر بالطبع والقوى الرأسمالية القديمة والجديدة والحزب الشيوعى النشط فى أوساط الطلبة .

وفور تولى بن جديد السلطة أطلق من فوره حرية التعبير والخطباء للعلماء ، وقرر إذاعة الآذان فى الراديو بعد أن كان ذلك ممنوعًا ، وبدأ يقول ويؤكد – فى خطبه – أن

---

(١) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩٢/٢/٣ .

الإسلام هو ديانتنا وعقيدتنا ، وأعلن عن مشروع لإقامة جامعة إسلامية فى قسنطينه ، إلا أن التيار الماركسى داخل جبهة التحرير والذى كان مازال قويًا ، وقف فى وجه سياسة بن جديد الواقعية ، وعدم السماح له بوقوع تغيرات جذرية فى سياسة السلطة مع التيار الإسلامى ويكفى ما قدمه بومدين من تنازلات لهذا التيار فى الميثاق الوطنى سنة ١٩٧٦ ، وإعلانه يوم الجمعة إجازة رسمية بدلاً من الأحد والتغاضى عن نشاطه ، بالإضافة إلى سماح بن جديد لحرية تعبير الخطباء وإذاعة الآذان ،ولم يكن بن جديد ممسكًا بكل السلطة فى يده بعد ، ومازالت القوى المختلفة داخل الجبهة تتصارع ، فما لبث أن أسقط من خطبه وأحاديثه التوجهات الإسلامية ، بل بدأ يهاجم المساجد الحرة ، ووصفها بأنها تستخدم لأغراض همجية بهدف إسقاط السلطة » .

كما شهدت مرحلة بن جديد فى بدايتها تحولات محلية وإقليمية ودولية ، أجبرته على اتباع سياسة مغايرة لسلفه : فشل التجربة البومدينية الزراعية والصناعية ، وتعثر التعريب مما أدى إلى هجرة الشباب من الريف إلى المدن ، وعدم توفير وظائف لخريجى المدارس العربية مما وفر لهم وعيًا نقديًا للنظام وساعد على تفاقم تلك المشكلة تقلص فرص الهجرة إلى أوربا مما أدى إلى انفجار الربيع القبائلى عام ١٩٨٠ ، وتجدد طرح المسألة الثقافية ببعدها الأمى ؟

وعلى الصعيد الإقليمى كان انتصار الثورة الإسلامية فى إيران واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية وتشرذم الصف العربى واغتيال السادات ، واحتلال « إسرائيل » لجنوب لبنان وتجدد الحرب الباردة مع وصول ريجان لرئاسة الولايات المتحدة ، وهو الأمر الذى دفع الجزائر شعبًا وحكومة للبحث عن لغة جديدة للصمود والتصدى .

وبحلول عام ١٩٨٠ أصبحت الحركة الإسلامية تشكل تهديدًا للنظام خصوصًا بعد تبلورها فى الوسط الجامعى وظهورها بشكل علنى « خاصة » فى جامعة قسنطينه وبغض النظر عن إطلاق اللحى تأسيًا بالنبى محمد ﷺ فإن « البعض لم يتردد فى التشيع (أى يعلن اتباعه المذهب الشيعى) اقتداءًا بالثورة فى إيران والاستفادة من العلاقات الودية بين إيران الثورة والجزائر ولكن الأكثرية ظلت متأثرة بأفكار الرواد الجزائريين ساعية إلى سد النقص فى فكرهم بالالتفات إلى المرجع المصرى »[1] .

---

(١) جوزيف سماحة . تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ١٩٦٢ – ١٩٩٢ . مرحلة التحفز والكمون فى

وكانت أولى الجماعات التى تبلورت هى جماعة التبليغ ، وجماعة الطلائع وظهرتا عام ١٩٧٩ وكانت هناك خلافات هائلة بينهما ، فالأولى تتدخل فى السياسة وتستهدف إعادة الإنسان إلى الإسلام ، والثانية تهتم بالسياسة ولكنهما كانا يسترشدان بخطب الشيخ عبد اللطيف سلطانى والشيخ سحنون ، وكانت تتناول قضايا سياسية واقتصادية والدعوة لإقامة الدولة الإسلامية وانتقاد الإعلام الرسمى ورموزه بالإضافة إلى ذلك فإن أهم المفاجآت التى حدثت فى الجزائر أنه بعد إطلاق سراح بن بيللا فى ١٩٧٩/٧/٢٤ اعتمد خطابًا ذا نبرة قومية إسلامية جذرية تتجاوز ما كان مطروحًا من التيار الإسلامى فى الجزائر (فدعوته تقترب من الطرح الذى يقدمه عدد من اليساريين العرب سابقًا فى مصر ولبنان والتى أطلق عليها التسوية الأيديولوجية بين الحركة القومية والحركة الإسلامية ، ويقودها فى مصر طارق البشرى ، محمد عمارة ، عادل حسين وهى الدعوة التى لم تتلق أى صدى على المستوى الجماهيرى ، ولكن تلوكها النخبة فى جلساتها وتبشر بها فى مقالاتها)

كما أن جيل المساجد الحرة التى تأسست فى عهد بومدين والطلاب المعربين قد بدأ فى الدخول إلى الجامعات حيث دانت السيطرة للإسلاميين فيها ، ولم يكن أمام السلطة إلا اللجوء إلى أساليب التهديد والاعتقالات ، وبدأت المضايقات تطول الدكتور عباس مدنى وطالبته قوى الأمن أكثر من مرة بوقف دروسه ومحاضراته خشية حدوث اضطرابات .

« وبدأت المنشورات توزع فى الجزائر بتوقيع « نداء الإسلام » ،وتم تدمير محل لبيع الخمور فى مارس ١٩٨١ ، قتل شرطى بعد اعتصام فى جامع فى سبتمبر ١٩٨١ . رشق النساء السافرات بماء النار »[1] .

العقد الأول لحكم الشاذلى . الحياة ١٩٩٢/٢/٤ .

(١) المصدر السابق

نداء ١٢ نوفمبر
المسودة الأولى للمشروع الإسلامى

ازدادت المواجهة بين الطلبة المعربين ، والمفرنسين اليساريين خصوصًا بعد ما بدأ الإسلاميون يسيطرون على المراكز الجامعية التى كان اليسار يسيطر عليها منذ أيام التطوع فى الإصلاح الزراعى ، وحقق التيار الإسلامى انتشارًا كبيرًا مما أخل بالتوازن داخل الحركة الطلابية ، وتحول الأمر إلى مصادمات ومشاجرات بسبب تحويل الإسلاميين لكل المراكز التى يحصلون عليها إلى مساجد ومكتبات إسلامية .

تطورت الأحداث إلى اغتيال طالب بخنجر – وقيل إن الطاعن كان من خارج الجامعة وجاء ليدعم الإسلاميين – استفادت السلطة من هذا الحادث لتشن حملة اعتقالات واسعة فى صفوف الطلبة الإسلاميين ، وأدى ذلك بالطبع إلى انفجار المظاهرات بالجامعة ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تظهر فيها قوة الإسلاميين بشكل كبير .

وانتهت المظاهرات بإصدار العريضة المعروفة باسم نداء ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ وهى تعتبر المسودة الأولى للمشروع الإسلامى تجاء فيها :« شجب القمع الموجه ضد الشباب المؤمن وتعتبر أن مصادره هى الشيوعية والعنصرية والبعثية ، ويضع هذا النداء هذا القمع فى سياق الحملة على المسلمين فى لبنان وفلسطين ، ويدين وضع الدولة الجزائرية فى خدمة المستعمر داعيًا إلى تعاون الإرادات الخيرة للعودة إلى الإسلام وعدد النداء ١٤ بندًا هى :

١ – التنديد بوجود عملاء أعداء الدين فى أجهزة الدولة .

٢ – شجب تعيين النساء والعناصر المشبوهة فى القضاء وإضعاف حصانته .

٣ – ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية .

٤ – رفض منع المواطن من التمتع بحريات .

٥ – أهمية اعتماد توجه إسلامى للاقتصاد بمنع المعاملات غير المشروعة وتشجيع حيازة المواطن للثروة الوطنية .

٦ – اعتماد الشريعة فى سياسة الأسرة ضد سياسة فرنسا الرامية إلى تحلل الخلية العائلية .

٧ – رفض الاختلاط فى المؤسسات كافة .

٨ – إدانة الفساد والارتكابات غير الأخلاقية فى المدرسة والإدارة .

٩ – التنديد بتزوير مفهوم الثقافة وعدم إنجاز الاستقلال الثقافى .

١٠ – إدانة إفراغ التربية والثقافة من المضمون الإسلامى .

١١ – شجب استخدام الدولة للإعلام فى مواجهة التجديد الإسلامى .

١٢ – ضرورة إطلاق سراح المعتقلين .

١٣ – إعادة فتح الجوامع المغلقة .

١٤ – معاقبة المعتدين على المعتقدات وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1] حمل النداء توقيع الشيخ عبد اللطيف سلطانى والشيخ أحمد سحنون ، والدكتور عباسى مدنى ، ورفض محفوظ نحناح الانضمام إليهم ، وبذلك لم تطوله اجراءات السلطات حيث تم اعتقال سلطانى ثم أفرجت عنه السلطات نتيجة لتدهور حالته الصحية إلا أنه ظل رهن الاعتقال المنزلى حتى توفى فى ١٢ أبريل ١٩٨٤ . وشارك فى تشييع جنازته ٤٠٠ ألف شخص ، مما يدل على قوة تأثيره فى الشعب الجزائرى كما تم وضع سحنون تحت الإقامة الجبرية بعد فترة وجيزة من اعتقاله إلا أن السلطات سمحت له بالمشاركة فى تشييع الجنازة ، أما الدكتور عباسى مدنى فدخل السجن ليمضى فيه فترة طويلة .

ولم تتوقف المصادمات باعتقال الشيوخ الثلاثة بالإضافة إلى الطلبة المعتقلين فتجددت المظاهرات من جديد مما أدى إلى اتساع حملة الاعتقال لتطال على بلحاج ومحمد سعيد وعدد آخر من الشخصيات الذين ظهرت أسماؤهم مؤخرًا .

والحركة الإسلامية حتى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ ، كانت هلامية لا مرشد لها ولم تحاول أن تتبلور فى تيار متماسك ، ويعلل الدكتور عباسى مدنى ذلك فى حوار مع مجلة أكتوبر : « لم يكن ثمة تنظيم لأن السلطة تمنع ذلك ، أعلنت طاقاتنا شابة ولا نريد أن

---

(١) المصدر السابق .

يجنى كبارنا على صغارنا ، لم نسلك سلوك إخواننا فى غير الجزائر . كنا واثقين أن مشروعنا سيتحقق ، خبرتنا السياسية هى التى تجعلنا لا نقع فى ورطة التنظيم »[1] .

ولكن خطأ النظام فى قمع الحركة الإسلامية السلمية التى كانت تخوض معركتها على الساحة الثقافية والدعوية ، وتطالب بشكل سلمى لتطبيق الإسلام ، ولم تكن قد لجأت إلى التنظيم لتحقيق أهدافها بعد ، بل كانت تركز جل اهتمامها للدعوة لمشروعها الحضارى « أدى إلى تبلور تيار إسلامى مسلح . خصوصا بعد اعتقال أكثر من ١٥٠٠ مسلم والقيادات الإسلامية الثلاثة سلطانى وسحنون ومدنى » لاحتجاجهم على اعتقال السلطة للطلبة المسلمين بعد صدام لهم مع الطلبة الشيوعيين بعد انتخابات جامعية فاز فيها الطلبة المسلمون للعام الثانى على التوالى .

(١) مجلة أكتوبر « الجزائر » مارس ١٩٨٩ .

cheikandl.com

الحركة الجزائرية الإسلامية المسلحة

سمع الشعب الجزائرى عن اسم « مصطفى بوعالى » فى ديسمبر ١٩٨٢ عندما أعلنت السلطات عن ضبط مجموعة باشرت العمل المسلح ، وعن نجاح بعض أفرادها وعلى رأسها مصطفى بوعالى فى فك الحصار العسكرى وقتل شرطى والهرب نحو الجبال .

لقد كان بوعالى أول رجل يواجه النظام الحاكم بالسلاح منذ قيام الثورة الجزائرية فمن هو ذلك الرجل الذى كانت الصحف الجزائرية تصفه بـ « المجرم » بوعالى شخص عادى جدًا ، شارك فى الجهاد أثناء الاحتلال الفرنسى ، موظف فى شركة الكهرباء ، عضو فى جبهة التحرير ، لكنه شديد النقد حيال ممارستها . انضم إلى الحركة الإسلامية فى أوائل السبعينات ، فكان يحضر مجالس العلم ، ويتفقه على أيدى بعض العلماء ، ولم تمض فترة طويلة حتى بدأ هو نفسه يلقى المحاضرات على الناس محرضًا إياهم على التمسك بتعاليم الإسلام وتطبيق شرعه فى حياتهم اليومية ،كان يخاطب الناس فى المساجد « الحرة » المؤقته التى كانت تقوم السلطة بإغلاقها فتفتح فى مكان آخر ، انتقل بوعالى فى محاضراته إلى مهاجمة الحكم الشيوعى المطبق فى الجزائر وكان الناس يقبلون على مسجده فى قطاع العاشور فى العاصمة من أماكن نائية فى عام ١٩٧٧ ، اجتمع بوعالى مع الشيخ أحمد سحنون وبعض الإسلاميين ، وطالبهم بأن يقوموا بحمل السلاح والجهاد ضد حكم الرئيس الجزائرى السابق هوارى بومدين .

فقد كان يرى أن هذا النظام ، يسعى بكل السبل إلى نزع الهوية الإسلامية وقتل العقيدة فى المجتمع الجزائرى ، وكان رأى أغلب الحاضرين فى هذا الاجتماع أن الوقت ليس مناسبًا للبدء فى مثل هذه الخطوة الجريئة ، فضلاً عن أن الشعب لم يستعد بعد معنويًا لكى يؤيد هذا الأسلوب فى التعامل مع النظام[1] .

---

(١) د . صلاح الدين عز : الحركة الإسلامية فى الجزائر . جريدة النور الإسلامية . القاهرة . ٤ نوفمبر ١٩٨٧ الموافق ١٢ ربيع أول ١٤٠٨ ص ٢ .

ومن المعتقد أن بوعالى وإن كان قد أرجأ تنفيذ مخططه إلا أنه كان يجند الشباب من خلال المساجد انتظارًا للوقت المناسب الذى قد يقنع فيه الحركة الإسلامية بعدم جدوى التعامل السلمى مع النظام .

ويقول جوزيف سماحة : إنه فى يوليو ١٩٨٢ تحول مصطفى بوعالى إلى أمير جماعة تشكلت من انصهار مجموعات متفرقة ، وباتت تعرف باسم « الحركة الجزائرية الإسلامية المسلحة » ورغم تكاثر اعتقالات أفرادها لم تتوقف عن العمليات التى كان لها دوى إعلامى رغم تأثيرها المحدود ، ورغم ذلك كان بوعالى يظهر فى الجوامع وهو المطلوب من السلطة ، واستمر الكر والفر بين الحركة والسلطة وسقط فيها عشرات القتلى إلى أن حوصر بوعالى فى ٣ فبراير ١٩٨٧ ، وقتل وأصبح روبن هود إسلامى[1] هناك ملاحظة على رواية سماحة ، وهى أن معظم المصادر تجمع على أن تنظيم بوعالى كان موجودًا بالفعل قبل المظاهرات الجامعية إلا أن أعماله المسلحة لم تبدأ إلا بعد اعتقالات نوفمبر ١٩٨٢ ، وفشل أسلوب الدعوة السلمى ، كما أن السلطة نفسها أعلنت عن عمليات بوعالى العسكرية فى ديسمبر ١٩٨٢ وتتهم الحركة الجزائرية الإسلامية المسلمة محفوظ نحناح – رئيس حزب المجتمع الإسلامى (حماس) حاليا – بأنه أوشى بمصطفى بوعالى للسلطة .

يروى أحمد مراح المسئول العسكرى فى الحركة قصة بوعالى مع نحناح : « حاول بوعالى تشكيل مجلس شورى ، واتصل بنحناح ليبلغه طالبًا إليه عدم الوشاية ، تردد نحناح ثم أصر على لقاء بوعالى فى رمضان ١٩٨٢ ذهبنا فجأة إلى منزل « البليدى » – نحناح من مواليد بليدا « دخل بوعالى مع اثنين وبقيت فى الخارج للحماية ، عندما خرج بوعالى قال : إن اللقاء إيجابى وأن نحناح طلب موعدًا فى العاشرة من مساء اليوم التالى لاستشارة نائبه بوسليمانى وأعضاء التنظيم عدنا فى ثلاث سيارات مسلحة فلم نجده ، زاد قلقنا من استفساره عن حجم الأسلحة ، عند اعتقالى وتفكيك الحركة لم يكن بين المعتقلين على رغم اعتراف بعضهم أنه أعطاهم عناوين فى الخارج للتدريب على السلاح ، ولقد افهمنى المحققون أن نحناح أبلغ السلطات عنوانه وقام بلقائنا يطلب منها وأنه كان يمكن اعتقالنا فى اليوم التالى ، ولكن الأجهزة امتنعت على ذلك لأنها

---

(١) جوزيف سماحة مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٤ .

تريد معلومات أكثر »[1] وما زاد الشك حول نحناح عدم توقيعه على وثيقة ١٢ نوفمبر بالإضافة إلى أنه كان قد تم الإفراج عنه بقرار من بن جديد عام ١٩٨١ .

ولكن بتمحيص تلك الشبهات يمكن نفيها لأنه من الممكن أن يكون نحناح لم يرد التوقيع على الوثيقة لأنه لا يريد معارضة بن جديد بشكل مباشر خصوصًا وأنه هو الذى أفرج عنه ، كما أنه من غير المعقول أن تكشف السلطات مصادر معلوماتها لأعدائها ، وأى كلام من المحققين يهدف إلى انتزاع المعلومات وتوريط آخرين ، وكذلك للإيقاع بين الجماعات الإسلامية ، وثالثًا من الممكن أن يكون نحناح نفسه كان تحت المراقبة خصوصًا وأنه كان خارجًا لتوه من السجن ، وبذلك تم التوصل إلى بوعالى ، وعمومًا فإن نحناح ينفى هذه الروايات ولكن علاقاته مع النظام هى التى وضعته وتضعه فى موضع الشبهات .

وكان فكر جماعة بوعالى متأثرة بفكر حزب التحرير الإسلامى ، وهناك من ينسب بوعالى لصالح سرية المسئول عن عملية الفنية العسكرية فى مصر فى السبعينات . وقسم بوعالى البلاد على غرار جبهة التحرير سابقًا إلى مناطق ويشرع فى القيام بعمليات تؤمن له المال والسلاح .

وكان التركيب الاجتماعى للحركة : ٤٩ عاملاً ، و ٢٩ عاملاً زراعيا ، وأستاذا ، و ٧ موظفين عمومين ، و ٤ تقنيين ، ومهندس واحد ، ٢٢ تاجرًا ، و ٥ حرفيين ، و ٨ طلاب ، و ١٣ عاطلاً عن العمل ، و ٣ مقاولين ، ومهن أخرى ، إنها خارطة مصغرة للمجتمع الجزائرى تمثل فيها الفئات العاملة والمنتجة موقعًا أكبر .

وعند القبض على التنظيم اتضح أن الحركة خططت لاغتيال مسئولين أو خطفهم وتدمير فندق أوراس ومراكز المتعاونين الفرنسيين ،ونسف مقر اتحاد المرأة الجزائرية[2] .

وفى ١٥ يونيو ١٩٨٧ بدأت محاكمات لـ٢٠٢ من مجموعة مصطفى بوعالى ، ولم يجرؤ النظام على إصدار أحكام قاسية ضد هذا التنظيم ، الذى انتهى بقتل مصطفى بوعالى فى فبراير ١٩٨٧ والقبض على معظم عناصره ومحاكمتها وعمومًا فإن رؤية الحركة الإسلامية الجزائرية لتنظيم مصطفى بوعالى وأسلوبه انحصرت فى موقفين :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

الأول رأى أنه شخص غير مسئول لأنه استبد برأيه وقام بأفعال تعرض التيار الإسلامى كله للخطر ، الثانى كان يرى أن بوعالى أعطى مثالاً طيبًا للناس حتى يحطموا الحاجز النفسى الذى يمنعهم من أن يأخذوا زمام الأمور بأيديهم قبل فوات الأوان . والعجيب أن الدولة برغم إدراكها لقوة التيار الإسلامى إلا أنها لم تستطع تشخيص الحالة ، واعتبرت أن انضمام الشباب للحركة الإسلامية يرجع إلى الفراغ الذى يعانى منه الشباب ،ولذلك ظهر « تقرير الشباب » الذى كان يهدف إلى إيجاد وسائل مختلفة لملء أوقات الفراغ ، وذلك بإنشاء مراكز رياضية ومحلات للرقص وفتح الملاهى الليلية ، وتشجيع الشباب لارتيادها ، وبرغم ذلك فإن الإقبال على ارتياد المساجد لم يقل ، بل زاد هذا الأمر الحركة الإسلامية قوة خصوصًا وأن الشباب خريج المدارس العربية وجد أن السلطة لم تحاول بجدية إيجاد حل لمأزق الشباب ولكنها تدفعهم إلى هاوية أخلاقية ، وتخدير عقولهم وطموحاتهم بالثقافة الغربية وهو ما أدى بالشباب إلى الانخراط فى الحركة الإسلامية إنقاذًا لأخلاقهم ، وهروبًا من الانحراف ، فكانت المساجد الحرة هى المواقع الدافعية عن الأخلاق وبالتالى فتح المناقشات الدينية التى تنتهى غالبًا إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى إخراج شباب محصن دينيًا وناقم سياسيًّا وقررت السلطة أيضًا منازلة الإسلاميين على أرضهم خصوصًا وأن الشاذلى بن جديد واصل مشروع التعريب بشكل أفضل من بومدين ، وقررت إفراز شرعيتها الإسلامية وإعادة وصل ما انقطع بين التيار الإسلامى – بعد تدجينه – وبين السلطة ، فتقرر الاستعانة بالشيخ المصرى « محمد الغزالى » صاحب السمعة الطيبة داخل الحركة الإسلامية فى العالم أجمع ، وتم تعينه « مدير الهيئة العلمية فى جامعة الأمير عبد القادر » ، خصوصًا وأنه يدعو إلى إسلام معتدل غير مواجه للسلطة ، وإن كان شعاره هو الإسلام هو الحل الذى تحول فيما بعد إلى « الإنقاذ هو الحل » على أيدى جبهة الإنقاذ وجمهورها كما سنرى لا حقًا ، وكان الغزالى بمثابة صمام الأمان للسلطة والحركة الإسلامية فى آن واحد ، وقام بدور المهدئ ، ولكن عجز النظام عن إيجاد حلول للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، خرجت الأمور عن المسار المرسوم لها خصوصًا بعد أن بدأت تظهر قيادات شابة بعد وفاة سلطانى فى ١٩٨٤/٤/١٤ ، والذى كانت جنازته استفتاء على الحركة الإسلامية ، وتحولت جنازته إلى مظاهرة شعبية ضد السلطة وتكرر الأمر فى ١٩٨٤/١٢/٢ ، عند تشييع

عمر العرباوى الذى خرج عشرات الآلاف لتشيعه وكان على رأسهم عباسى مدنى الخارج من السجن حديثًا . وبظهور القيادات الشابة للحركة الإسلامية بدأت تعاملاتها ترتكز على الضغط على جراح النظام الاقتصادية والأخطاء السياسية .

وعندما اندلعت أحداث العنف فى الفترة ما بين منتصف أكتوبر ومنتصف نوفمبر ١٩٨٦ والتى اشتعلت بدون سابق إنذار فى قسنطينة وسطيف تم اعتقال عدد كبير من الطلبة ، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تتراوح من عامين إلى ثمانية ، وفى خطاب له أمام ولاة المحافظات فى ١١ نوفمبر ١٩٨٦ ، شن بن جديد هجومًا عنيفًا على الإسلاميين موجها لهم الاتهام بأنهم وراء هذه المظاهرات ، ودعا الولاة للانتقام من « هؤلاء الذين يتسترون وراء الدين » ، كما طالب الولاة بالامتناع عن إصدار ترخيصات جديدة لإنشاء مساجد ثم قال : إن الإيمان يجب أن يكون فى القلب وأن الناس تستطيع أن تصلى فى منازلها بدل من الذهاب إلى المسجد[1] .

وفى أكتوبر ١٩٨٨ انفجر العنف المكبوت فى الجزائر ، وكانت أعنف مظاهرات تشهدها الجزائر آنذاك وجاءت فى ظل التغيرات الدولية وبداية انهيار الأنظمة الاشتراكية وهبوب رياح الديمقراطية على أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى نفسه ، ولم تستطع جبهة التحرير ضبط الشارع ، فنزل الجيش فى تلك اللحظة ليظهر مدى ترهل الحزب الحاكم ، وكيف أنه لا يعبر عن الشعب والمجتمع مما اضطر الشاذلى بن جديد إلى التحاور مع قادة التحرك الشعبى ، واستقبل عباسى مدنى ، على بلحاج ، محفوظ نحناح ، حيث لعب هذا الثلاثى دورًا واضحًا فى تأطير الغضب الشعبى وإحراج النظام ، فكان لابد من الإصلاحات الديمقراطية ، والتى أدت إلى السماح بالتعددية الحزبية فى ١٩٨٩/٧/٥ وتم تعديل الدستور .

وأول إطار رسمى للإسلاميين بعد الإصلاحات الديمقراطية كان فى تأسيس « رابطة الدعوة » برئاسة الشيخ أحمد سحنون وعضوية كثيرين من بينهم عباسى مدنى ، وعلى بلحاج ، ومحمد السعيد ، ومحفوظ نحناح ، وهاشمى سحنون ، ولم تعلن الرابطة عن طابع سياسى واضح بل أكدت فى بياناتها الأولى التأكيد على موقع الإسلام وإصلاح التوجهات الإيمانية ، وتحسين الأخلاق ، وتدعيم الاقتصاد عن طريق الحل الإسلامى إنها

(١) د . صلاح الدين عز . مصدر سبق ذكره .

تريد كما تقول « النضال على مستوى الفكر » والدليل على ذلك أن الرابطة لم تدع إلا لمظاهرة واحدة فى ديسمبر ١٩٨٩ ، وذلك ردًّا على مظاهرة جماهيرية فى الجزائر وكانت مظاهرة رابطة الدعوة ،تضم حوالى مائة ألف مواطن بينهم عشرات الآلاف من النساء المحجبات يهتفون ضد العلمانية وقانون الأسرة ، والعدوان الغربى الثقافى على المرأة .[1] .

وبعد ذلك تم تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى ١٠ مارس ١٩٨٩ وتعتبر أول تنظيم سياسى معلن للتيار الإسلامى ، ثم تقرر إعلان حزب حركة المجتمع الإسلامى « حماس » فى ديسمبر ١٩٨٩ ، وهو ثانى أكبر الأحزاب الإسلامية فى الجزائر كما أعلن عن أحزاب إسلامية أخرى مثل حزب النهضة الإسلامية وحزب التجديد وحزب الحركة من أجل الديمقراطية ، وغيره من الأحزاب التى سنبينها فى الفصول اللاحقة لتمارس دورًا سياسيًّا علنيًّا ، وتؤكد سيطرتها على الشعب الجزائرى وتغلغلها بين طبقاته .

وحول رأى الشاذلى بن جديد فى الترخيص لحزب إسلامى فى الجزائر وأن هذا قد يثير بعض حساسيات الدول المجاورة قال بن جديد يوم ١٩٨٩/١٠/٢ فى صحيفة الشرق الأوسط : « كل بلد حر فى تصرفاته ، ولكن نحن بلد إسلامى والدستور واضح فى هذا ،ولكن بالنسبة لنشاط ولعمل الحزب الإسلامى فإنه يخضع لقواعد ، وعندما يحترم هذه القواعد القانونية بالنسبة للجزائر فليس من حقنا أن نمنعه ، ونحن مسلمون وبودنا أن نشجع الإسلام بمفهومه الصحيح ليس « إسلام » الخرافات والتطرف ، وإذا لم يكونوا راضين عن هذا القرار (يقصد الدول المجاورة) فهذا شىء يعنيهم ، ولكننا لا نطبق الديمقراطية على الشيوعيين ، ونحرم التيار الذى ينادى بالانتماء الروحى ، ولا أستطيع أن أمنعه شريطة أن يحترم الجانب القانونى من قواعد اللعبة لا أكثر ولا أقل »[2] وبذلك حسم بن جديد موقفه وقرر ترك الأمر للجماهير كى تختار من تشاء ورفع وصايته عن الشعب لأنه قد بلغ مرحلة الوعى والإدراك .

وجاءت الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠ لتحقق جبهة الإنقاذ فوزًا ساحقًا لم يتوقعه أحد ، فقد حصلت على أكثر من ٥٥٪ من الأصوات وعلى الأكثرية فى ٨٥٦ مجلسًا

---

(١) جوزيف سماحة تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ٦٢ - ١٩٩٢ - مرحلة الانقضاض من انتفاضة أكتوبر إلى الانقلاب العسكرى الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

(٢) حوار مع الشاذلى بن جديد . الشرق الأوسط ١٩٨٩/١٠/٢ .

بلديًا من أصل ١٥٤١ فى ٣١ ولاية من أصل ٤٨ ولاية ، وكشفت انتخابات ١٩٩٠/٦/١٢ المحلية عن نفوذ الإنقاذ القوى فى مناطق الوسط والوسط الغربى ، والغرب وقسنطينه كما حازت على ٧٠٪ من الأصوات فى مدن الجزائر ووهران وقسنطينه ، وجمهورها هو القطاع الخاص والخريجون الشبان من المعربية ومن الكليات العلمية والتقنية .

والسلطة الحاكمة وباقى الأحزاب العلمانية فى الجزائر لم تفهم مغزى تلك الانتخابات وبدلاً من إصلاح الأحوال ، وتبنى رغبة الشعب فى طلب تطبيق الإسلام تخطئ فى التشخيص ثانية ، وتظن أن قانون الانتخابات هو السبب فى فوز الإسلاميين خصوصًا وأنه كان يسمح لرب العائلة أن يصوت عن كل عائلته ، فتقرر تعديل القانون « فى ٢ أبريل ١٩٩١ ، وتم فيه زيادة عدد مقاعد البرلمان من ٢٩١ إلى ٥٤١ مقعدًا مع إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وتقسيمها من جديد وفق أسس اهتمت بأهمية المناطق وتجاهلت تعداد السكان ،كما تضمنت هذه التعديلات استبدال نظام التصويت بالأغلبية من المرة الأولى إلى نظام التصويت بالأغلبية بعد دورتين من التصويت مع تجريم استخدام المساجد ، والمؤسسات الدينية فى الدعاية الانتخابية »[1] وإلغاء الوكالة فى التصويت . .

ودعت جبهة الإنقاذ جماهيرها إلى الأضراب العام ضد هذا القانون الذى أصبح ساريًا بتصديق الرئيس الشاذلى بن جديد ، وقرر الرئيس الجزائرى بعد استمرار هذه المظاهرات الضخمة والمصادمات لأكثر من ثلاثة أيام فرض حالة الطوارئ (الحصار) وتأجيل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها فى ٢٧ من نفس الشهر (يونيو ١٩٩١) وتكليف الجيش بحفظ النظام .

وكان رد فعل عباس مدنى على قرارات بن جديد منفعلاً بعض الشىء حيث هدد بإعلان الجهاد المقدس ضد النظام إذا لم ترفع حالة الطوارئ وتجرى الانتخابات فى موعدها أو تحديد موعد جديد لها .

ولكن السلطة كانت تخشى تنفيذ مدنى لتهديده خصوصًا وهى تعرف حجم شعبية جبهة الإنقاذ ، فتم اعتقال عباسى مدنى ونائبه على بلحاج فى ليلة الثلاثين من يونيو – الأول من يوليو ١٩٩١[2] .

---

(١) جمال الدين حسين : الجزائر فوق بركان .القاهرة ١٩٩٢ بدون ناشر ص ١٠ – ص ١١ .
(٢) المصدر السابق ص ١٢ .

وبعد ذلك أعلن سيدى أحمد غزالى إلى رئيس الحكومة المؤقتة فى الجزائر والذى عينه بن جديد لمواجهة الموقف أنه وحكومته لا يعارضان فى إجراء تعديلات على قانون الانتخابات التشريعية الذى كان سببًا رئيسيًّا ومباشرًا فى إضرابات يونيو واستعداده لتلافى اعتراضات جبهة الإنقاذ على القانون .

وبالفعل تقدم غزالى بمشروع قانون معدل لإجراء الانتخابات البرلمانية فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، وصدر القانون فى صورته النهائية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٩١ وتضمن أن يكون عدد الدوائر الانتخابية ٤٣٠ دائرة – وكان غزالى يطالب بأن يكون عددها ٣٧٧ دائرة ، وأن يكون السن الأدنى لعمر المرشح ٢٨ عامًا وكانت الحكومة تطالب بأن يكون ٢٥ عامًا .

وبرغم أن جبهة الإنقاذ كانت قد قررت عدم المشاركة فى الانتخابات التشريعية طالما أن مدنى وبلحاج رهن الاعتقال إلا أن « عبد القادر حشانى » الرئيس المؤقت لمكتب الإنقاذ لمكتب الإنقاذ التنفيذى أعلن أن الجبهة ستخوض الانتخابات وكان يوم الخميس ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، هو المقرر للانتخابات واختبار حقيقة قوة جبهة الإنقاذ خصوصا بعد الضربات المتوالية التى لحقت بها والانشقاقات الداخلية التى حدثت بعد اعتقال مدنى وبلحاج بالإضافة إلى دخول أحزاب إسلامية أخرى الانتخابات « حماس » ، « النهضة » ، « التجديد » وغيرهم مما يعنى تفتيت الأصوات الإسلامية .

وكانت المفاجأة التى أذهلت المراقبين والسلطة أن مرشحى جبهة الإنقاذ حققوا فوزًا ساحقًا بحصولهم على ١٨٨ مقعدًا من ٢٣٢ دائرة حسمت نتائجها بينما حصلت جبهة التحرير ، وهى الحزب الحاكم على ١٦ مقعدًا فقط وجاءت فى المركز الثالث وسبقها حزب القوى الاشتراكية وحصل على ٢٥ مقعدًا ، والمستقلون على ٣ مقاعد ، وجاء حزب حماس فى المركز الرابع وإن كان لم يحقق مقاعد ولكن هذا يضاف إلى قوة الإسلاميين .

وبذلك يبقى لجبهة الإنقاذ الفوز بالأغلبية المطلقة فى البرلمان ٢٨ مقعدًا فقط من بين باقى الدوائر الانتخابية التى كان مقرر الإعادة فيها يوم الخميس ٢٦ يناير ١٩٩٢ .

وقبل أن تتم عملية استكمال الانتخابات فى موعدها المقرر أعلن الرئيس الجزائرى يوم الجمعة ١١ يناير ١٩٩٢ استقالته ، لتدخل الدولة فى فراغ دستورى وتم استدعاء

محمد بوضياف أحد القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطنى ، وتم تشكيل مجلس أعلى للدولة برئاسته ووزير الدفاع ووزير الداخلية وغيرهما لحكم الجزائر وإلقاء العملية الانتخابية وحل جبهة الإنقاذ الإسلامية التى أخذت شرعيتها من الشعب وفرضت الطوارئ مما أدى إلى دخول البلاد فى دوامة عنف دامية .

فمن هى جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وكيف نجحت فى استقطاب الجماهير وأخذت شرعيتها من الشعب ؟ وما هى مصادرها الفكرية وأسس تحركها هذا ما سنتناوله فى الفصل المقبل .

obeikandl.com